



وزارة الدولة لشئون البيئة
مكتب الوزير

قرار

رقم ٨٥ لسنة ٢٠١٧
صادر بتاريخ ٢٠١٧/٤/٩

وزير البيئة .

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة .
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٦٤ لسنة ٢٠١٥ المعدل بالقرار رقم ٥٤٤ لسنة ٢٠١٦ بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون البيئة .

وعلى القرار الجمهوري ٢٧٥ لسنة ١٩٩٧ بشأن اختصاصات وزير الدولة لشئون البيئة .

وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٥ .

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١٤ لسنة ٢٠١٦ .

وعلى القرار الوزاري رقم ٦١ لسنة ٢٠١٦ .

وعلى القرار الوزاري رقم ٢١١ لسنة ٢٠١٦ .

وعلى موافقتنا .

قرر

(المادة الأولى)

يصرح لوحدات تدوير المخلفات الزراعية لإنتاج الفحم النباتي الحصولة على موافقة بيئية مبدئية لخطة توفيق أوضاعها البيئية والراغبة في تصدير منتجاتها إلى الخارج والتي لم يثبت مخالفاتها لاشتراطات تلك الموافقة، بالتصدير لمدة ثلاثة أشهر وبحد أقصى عام من تاريخ أول موافقة على التصدير .

(المادة الثانية)

تحدد رسوم مقابل إصدار المواقف والتصاريح الخاصة بتصدير كميات من الفحم النباتي بنسبة ١% (فقط واحد في المائة) من سعر طن الفحم المصدر والمقدار بمبلغ ٨٠٠٠ جنية (فقط ثمانية آلاف جنية مصرى) بواقع ٨٠ جنية / طن (فقط ثمانون جنيهاً مصرى).
ويجوز لصاحب الشأن تقديم طلب لاسترداد فارق الرسوم المسددة عن الكميات التي تم الموافقة على تصديرها، وذلك في حالة ثبوت أن السعر الفعلى لطن الفحم النباتي المصدر أقل من القيمة الواردة بالفقرة السابقة، من واقع الفواتير أو الإستمارات المعتمدة من الجهات المعنية والتي تدل على القيمة الفعلية لسعر طن الفحم النباتي الذي تم تصديره بالفعل، وذلك بعد موافقة السلطة المختصة بجهاز شئون البيئة .

(المادة الثالثة)

لا يتم تحصيل مصروفات إدارية على متابعة أعمال شحن وتداول الفحم النباتي المصدر والمعبأ في أكياس أو عبوات مُحكمة الغلق داخل حاويات. وما دون ذلك، يتم سداد المصروفات الإدارية المقررة بموجب قرار وزير البيئة رقم (٦١) لسنة ٢٠١٦ .

حاز

لولالله



وزارة الدولة لشئون البيئة

مكتب الوزير

(المادة الرابعة)

يقدم راغبي التصدير بطلبات إلى جهاز شئون البيئة للحصول على الموافقة والتصريح على تصدير كميات الفحم النباتي المنتجة وفقاً للطاقة الإنتاجية للنموذج المطور المبين بخطة توفيق الأوضاع المقدمه منه والتي تم الموافقة عليها من جانب اللجان المختصة على أن يبين ويرفق بالطلب الآتي :

- ١- اسم الميناء الذي سيتم التصدير منه .
- ٢- التعاقد المبرم بين الطالب والجهة المراد التصدير إليها أو طلب الشراء من الجهة الراغبة في استيراد الفحم النباتي .
- ٣- أي مستندات أو بيانات أخرى يتم طلبها من جانب جهاز شئون البيئة.

(المادة الخامسة)

يُحدد جهاز شئون البيئة الكميات التي يصرح بتصديريها وفقاً للاشتراطات الواردة بالمادة الأولى من هذا القرار، ووفقاً للطاقة الإنتاجية للنموذج المطور المبين بخطة توفيق الأوضاع المقدمه منه والتي تم الموافقة عليها من جانب اللجان المختصة، ويراعي في تحديد الكميات الموقف من تنفيذ خطة توفيق الأوضاع المقدمه منها وما تم تنفيذه منها ، ومدى الالتزام بالاشتراطات والمعايير الواردة بالموافقة المبدئية الصادرة لها من واقع تقارير المتابعة الدورية الصادرة عن فرع جهاز شئون البيئة المختص . وفي حالة الخلاف على الكميات التي قامت اللجنة بتقديرها ، يمكن الاستعانة بأحد الجهات الخارجية لتقدير الكميات .

(المادة السادسة)

يضع جهاز شئون البيئة الاشتراطات والأسس والمعايير والضوابط والآليات اللازمة لتنظيم عملها فيما يخص قبول الطلبات المقدمة للتصريح بتصدير كميات من الفحم النباتي والبت فيها وتقدير الكميات التي سيتم التصريح بها.

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره .

وعلى الجهات المختصة تنفيذه كلاً فيما يخصه .

وزير البيئة
أ.د/ خالد محمد فهمي